الفصل الرابع

مصرع السادات ونهايته الدراماتيكية

«محاولة لفهم الدوافع والمؤامرات المزعومة للاغتيال»

تمهيد:

في السادس من أكتوبر عام ١٩٨١ جلس الرئيس أنور السادات مختالًا في زيه العسكري متشحًا بوشاح القضاء في المنصة الرئيسية المخصصة له ليشاهد «العرض العسكري» ، والذي خصص لإحياء الذكرى الثامنة لانتصار حرب أكتوبر ضد إسرائيل.. وكان إحياء هذه الذكرى يتم غالبًا في جو احتفالي نظرًا لأن ما حدث في أكتوبر ١٩٧٣ (رمضان ١٣٩٣هـ) عندما عبر الجيش المصري قناة السويس وحطم خط بارليف الإسرائيلي في سيناء

قد وطدّ من سلطات أنور السادات (١٩١٨-١٩٨١م) ، وجعل له شرعية جديدة فعبور القناة مثل بالنسبة للسادات ما مثله التأميم بالنسبة لعبد الناصر – كما يذكر جيلز كيبل – إنجازًا ذا أهمية قصوى يمنح النظام الشرعية المطلقة [١].

-ويذكر محمد حسنين هيكل حرب أكتوبر وتأثيراتها على مجمل سياسة السادات قائلًا: «ويمكن أن يقال – وبحق – إن حرب أكتوبر كانت فرصته الكبرى لم تتح لحاكم مصري قبله في تاريخ مصر الحديث بما في ذلك محمد علي وجمال عبد الناصر، ولكنه ألقى بكل شيء في الهواء، وربما كانت المسؤولية تقع على نوع الحياة التي عاشها ، أو ربما كانت تقع على نقص حصيلته من التعليم والتعلم. وكلها عوامل تجعل من الظلم إصدار حكم قاطع عليه، ولكن المشكلة أنه لم يبذل جهدًا له قيمة لكي يعرف أو يفهم حقائق الجغرافيا والتاريخ بالنسبة لمصر» [٢]..

ومن المؤلم أن يحمل ٦ من أكتوبر أكبر الأحداث وأشدها ألما يوم وفاته مقتولًا بين رجاله وحرسه ووزرائه .. يوم وقف المصريون وقد شُلت عواطفهم .. رغم حميتها المعروفة.. يوم وقف المصريون عاجزين عن التفكير والتعبير.. فهل قتل حقًا الرئيس السادات؟!!

وكما يقول حسنى أبو اليزيد في كتابه «أسرار محاكمة قتلة السادات» أنه : «لم يستطع المصريون أن يعبروا لأول مرة في تاريخهم القديم والحديث عن مشاعرهم سواء بالحزن.. أم بالفرح.. ليس خوفًا من السلطة أو تحرجًا.. ولكن عجزًا عن اكتشاف حقيقة مشاعرهم النفسية» [٣].

(١) جيلز كيبل: النبي والفرعون – ترجمة أحمد صقر – مكتبة مدبولي ص١٩٧.

(٢) محمد حسنين هيكل: خريف الغضب ص٤٥٣.

(٣) حسني أبو اليزيد : أسرار محاكمة قتلة السادات – الدار المصرية للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ص٢٦.

١٠-الدكتور عمر أحمد عبد الرحمن (أستاذ بكلية أصول الدين) محبوس احتياطيًا.

١١-عبود عبد اللطيف حسن الزمر (مقدم بالقوات المسلحة) محبوس احتياطًا.

١٢-صالح أحمد صالح جاهين (مهندس) محبوس احتياطيًا.

١٣-عبد الناصر أحمد دره (طالب ثانوي) محبوس احتياطيًا.

١٤- طارق عبد الموجود إبراهيم الزمر (طالب بكلية الزراعة جامعة القاهرة) محبوس احتياطيًا.

١٥- محمد طارق إبراهيم (طبيب أسنان) محبوس احتياطيًا.

١٦-أسامة السيد محمد قاسم (طالب بكلية الآداب جامعة القاهرة) محبوس احتياطيًا.

١٧- صلاح السيد بيومي (نقاش) محبوس احتياطيًا.

١٨- علاء الدين عبد المنعم محمد (طالب بكلية التربية) محبوس احتياطيًا.

١٩-أنور عبد العظيم محمد عكاشة (طالب بكلية التربية بجامعة الزقازيق) محبوس احتياطيًا.

٢٠- محمد طارق إسماعيل المصري (سائق) محبوس احتياطيًا.

٢١- علي محمد فراج (نجار بالزقازيق) محبوس احتياطيًا.

٢٢- عبد الله محمد سالم (طالب بكلية أصول الدين) محبوس احتياطيًا.

٢٣- صفوت إبراهيم حامد الأشوح (صيدلي) محبوس احتياطيًا.

٢٤- السيد محمد علي إسماعيل السلاموني (معيد بكلية تربية عين شمس) محبوس احتياطيًا.

٢- من وراء مقتل السادات؟!

سؤال قديم جديد يحوي جدلية وروايات متعارضة ومؤامرات مزعومة!!

-صدر قرار اتهام الإسلامبولي وأصحابه في القضية رقم ٧ أمن دولة عسكرية عليا بعد الإطلاع على محاضر التحقيق ومحاضر الاستدلالات والمرفقات.. وبعد الإطلاع على قانون الأحكام العسكرية وقوانين العقوبات والقوانين المكملة له... تتهم النيابة العسكرية الآتي أسماؤهم:

١-خالد أحمد شوقي الإسلامبولي - ملازم أول بالقوات المسلحة (سلاح المدفعية) محبوس احتياطيًا.

٢-عبد الحميد عبد السلام عبد العال (صاحب مكتبة) محبوس احتياطيًا.

٣-عطا طايل حميدة رحيل (مهندس) محبوس احتياطيًا.

٤-حسين عباس محمَّد (رقيب متطوع بالقوات المسلحة) محبوس احتياطيًا.

٥-محمد عبد السلام فرج (مهندس) محبوس احتياطيًا.

٦-كرم محمد زهدي (طالب بكلية الزراعة جامعة أسيوط) محبوس احتياطيًا.

٧- فؤاد أحمد وشهرته فؤاد الدواليبي (تاجر أثاث) محبوس احتياطيًا.

٨-عاصم عبد الماجد حافظ (طالب بهندسة أسيوط) محبوس احتياطيًا.

٩- أسامة إبراهيم حافظ (طالب بهندسة أسيوط) معتقل.

-والغريب أن ما ذكره عبود الزمر قائد تنظيم الجهاد وهو بين ردهات السجن وجدرانه والذي قضي بين ظلماته ما يربو على الثلاثين عامًا قبل أن يخرج بعد ثورة مصر العارمة في ٢٥ من يناير ٢٠١١ وتنحي مبارك على إثر فورانها في ١١ من فبراير.. وفي حواره لم يعتذر عن ما قام به ورفاقه عن مقتل «السادات» ، ولم يبن من حديثه أنه أخطأ في حقه بعد طول هذه السنين ، وإنما حين سأله الإعلام عن المقارنة بين السادات ومبارك ، قال الزمر: «إن السادات أرحم من مبارك» ، بل نسب إليه أيضًا : «أنه لو كان يعلم أن قتل السادات سوف يأتي بمبارك على سدة الحكم ما أقدم على قتل السادات» .. وكانت هذه التصريحات بمثابة إنصاف لفترة السادات رغم الخطايا والمآخذ التي نسبت له.. كما كانت تعبيرًا حقيقيًا عن مرحلة التعذيب البشع والنهب المنظم والفساد الذي ضرب بأطنابه إرجاء مصر في عهد الرئيس «المخلوع» مبارك!!!

خرج على الناس يباهى بماله وسلطانه فحسف به الأرض[1].

-ومن ثمّ.. يكاد يكون هناك اتفاق في الرؤية بين بعض الباحثين والذين قتلوا السادات في أسباب القتل ودواعي مصرعه وإن كانت غلبت في رؤية الإسلامبولي ورفاقه الجانب لإسلامي/ الديني ، وغلب على البعض من الباحثين المهتمين بشؤون الجماعات الإسلامية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى عنصر الدين، ولكنها تنويعات عل لحن واحد، وهي مفاسد وأخطاء السادات والمآخذ عليه والتي دفعتهم لتبرير القتل وسفك الدماء.

حادث المنصة وإطلاق النار على السادات ومصرعه

(٢) حسني أبو اليزيد : مرجع سابق ذكره ص ٣٧١.

بلبنان وجوليوس نيريري بتنزانيا والأسقف مكاريوس حاكم قبرص السابق وتشاد بدعوة فرنسا للعودة إليها.

٨- قتله تحديه للشعور الإسلامي بمصر باستضافته شاة إيران شرطي أمريكا بالمنطقة، والذي يمثل بالنسبة لشعوب المنطقة أقذر صور الفراعنة والذي لفظته كل دول العالم الحر.

٩-قتله التشبه بالطغاة من أعداء الإسلام أمثال الكافر اللعين كمال أتاتورك وتقديمه على أنه مثله الأعلى رغم أنه يمثل بالنسبة للمسلمين صورة للطاغية الذي أزال الخلافة الإسلامية وقضى على كل مظهر إسلامي في تركيا.

كمال أتاتورك

١٠-قتله ما سرقه من مال الشعب وخزنه في بنوك سويسرا واشترى به المزارع في كاليفورنيا وتكساس وغيرها.

١١-تشجيع الدعارة في شارع الهرم وغيره، وتقديم العون المادي والمعنوي لها لإفساد الشباب في مصر وتشويه وجه البلاد أمام العالم[١].

-لكل هذه الأسباب ولأسباب أخرى كثيرة أنزل الله نقمته عليه وأخذه أخذ عزيز مقتدر وهو في كامل أبهته كما أخذ من قبل قارون يوم

(١) حسني أبو اليزيد: أسرار محاكمة قتلة السادات - الدار المصرية للنشر والتوزيع.

٣-قتله إبرامه معاهدة الخذلان مع اليهود والتي أضاع فيها حقوق الإسلام والمسلمين وخالف نصوص الكتاب ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ﴾(المائدة ٨٢).. وإجماع الفقهاء بعدم جواز عقد معاهدة صلح مع عدو كافر يحتل أرض ومقدسات المسلمين.

٤-قتله القضاء على كل صوت حر ارتفع معارضًا للظلم والطغيان بل وكل صوت حدث نفسه بالاعتراض عليه«الجماعات الإسلامية – نقابة المحامين – نقابة الصحفيين – نادي القضاة – معارضة مجلس الشعب».

٥-قتله عمالته.

أ- المخابرات الألمانية وذلك قبل الثورة، وقد اعترف بذلك في كتابه البحث عن الذات.

ب-المخابرات الأمريكية أثناء حكم عبد الناصر كما صرحت تقارير المخابرات المنشورة.

جـ- الماسونية العالمية: وهي دعوة يهودية تدعو لتوحيد الأديان مخالفة بذلك قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾(آل عمران ١٩)، ويتمثل ذلك في رئاسة زوجته لنوادي الروتاري والليونز وفي إنشائه لمجمع الأديان.

٦-قتلته إشاعته للفاحشة بسلوكه الشخصي وسلوك عائلته ، وكذلك بتشجيعه لصور الفساد ممثلة في أعيد الفن الفاحش وتشجيع السياسة العاهرة ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾(النور ١٩) .

٧- قتلته تشجيعه لأعداء الإسلام والمسلمين وللطغاة خارج، وله في ذلك مواقف مشهورة من سفاح الفلبين «ماركوس» ومن كميل شمعون

صالح سرية والأخ الشهيد كامل الأناضولي.. ثم إنه دفع بالقوات المسلحة المصرية إلى توجيه ضربة عسكرية ضد ليبيا، ولم يكن ذلك في الاتجاه الصحيح الذي يجب أن توجه فيه القوات المسلحة بل كان ذلك للانتقام الشخصي المحض وتصفية الحسابات.. أليس يحق لنا بعد ذلك كله أن نختلف مع السادات جذريًا، بل ونناصبه العداء ونخرج عليه ونقتله؟»[1].

-وقد حرص خالد الإسلامبولي ورفاقه أثناء نظر الدعوى بعد مقتل السادات على إرسال رسالة تبين أسباب إقدامهم على قتل السادات، وهي قريبة جدًا لما قاله عبود الزمر فيما عرضناه سالفًا.

-وكانت رسالة الإسلامبولي وأصحابه إلى الأمة «رسالة من الباستيل المصري» بعنوان: لماذا قُتل السادات؟ وعددت الأسباب التالية:-

١- قتله إعراضه عن حكم السماء.. إعراضه عن أمر الله.. وتقديمه لشرائع البشر على شرع الله عز وجل والمولى عز وجل يقول: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾(المائدة ٤٤).

٢- قتله استهزاؤه بآيات الله وشرائعه .. استهزاؤه بأحكام الشرع المعلومة من الدين بالضرورة.. كالحجاب والحاكمية.

(١) محمود فوزي : عبود الزمر .. كيف اغتلنا السادات ؟! - دار النشر هاتيه - الطبعة الخامسة - ١٩٩٣ ص٩٥، ٩٦.

المعارضة السياسية المصرية على اختلافها) واقتصاديًا (مثل التفاوت الطبقي الواضح وإهمال الريف المصري على حساب الحضر نسبيًا لأن الحضر كان مضارًا وإن كان بدرجة أقل وضرب الصناعة الوطنية ورهن البترول المصري ومد إسرائيل به لتطويل بقائها في قلبت العرب) وغيرها من العوامل العسكرية والاجتماعية والثقافية[1].

-وقد ذكر عبود الزمر قائد تنظيم الجهاد الأسباب الحقيقية لمعاداة التنظيم والجماعات الإسلامية مع السادات في حواره والذي سجله الكاتب الصحفي محمود فوزي في كتابه «عبود الزمر.. كيف اغتلنا السادات؟!» قائلًا:

«أسباب عديدة لم تؤد إلى خلاف بيننا وبين السادات، بل إلى عداء كامل زاد استحكامه فيها قبل قتله.. لقد أبى السادات أن يحكم بالإسلام وارتضى القوانين الوضعية الباطلة المأخوذة من هنا وهناك، واستهزأ بالحجاب الشرعي للمرأة المسلمة، وقال عنه: إنه خيمة، ثم لم يقف عند حد هذه القضايا التي يكفر مقترفها بإجماع الفقهاء، بل أسرع إلى مسيرة الاستسلام لإسرائيل وعقد المعاهدات الآثمة التي أجهز فيها على القضية الفلسطينية وأغلق الباب أمام قتال اليهود الواجب لاسترداد أرض الإسلام السليبة.. لقد ارتكب السادات من أفعال الظلم والفسق الكثير والكثير، فلقد سجن الأبرياء من أبناء الشعب بقرار التحفظ وسب العلماء وهم ورثة الأنبياء وفتح الأبواب أمام السياحة إلى أقصى مدى، وفسدت معه الأخلاق وأنفق الأموال على حاشيته وعلى استراحاته وقصوره، ولقد وصلت به الحال إلى ترك الحبل على الغارب لزوجته لتزاول نشاطها المشبوه في نوادي الروتاري والليونز والماسونية العالمية.. وكذلك لا ننسى كيف أنه قتل الأخ الشهيد

(١) رفعت سيد أحمد: مقدمة كتاب «يوم قتل السادات» للمؤلفين: عوديد جرانوت – وجاك رينتج ص١٢.

بالفكر والسياسات للإسلام كمضمون حضاري واجتماعي وعقائدي لهوية هذه الأمة»[1].

-وقد فصل سيد أحمد في أقواله كيف أن تداعيات حرب يونيو/ حزيران ١٩٦٧ كان لها أثر على شرعية النظام السياسي، وأنها أدت إلى الانتعاش الملحوظ في الاتجاه الإسلامي المسيحي بما تضمنه هذا من تآكل حجم الولاء للدولة وبدء تكوين تنظيمات سرية عديدة وبروز عوامل عدم الاستقرار السياسي التي ارتبطت في أغلبها بانتعاش التوجه الإسلامي وكذا ما أدته سياسة الانفتاح الاقتصادي وتداعياته الدرامية على مصر، حيث أدت آثارها إلى خمس نتائج ضارة تمثلت في اتساع الفوارق الطبقية في مصر وظهور الحلول الفردية ومحنة الانتماء وانهيار هيبة الدولة وشيوع عبادة المستورد (من الخارج) وأزمة الثقة في النفس والسلوك الطفيلي ونمو الرأسمالية الطفيلية والانحطاط الثقافي.. وأيضًا أدت سياسات التفريط في قضية فلسطين وتداعياتها والتي تبناها «السادات» إلى وضع نهاية مؤلمة لحياته، حيث أن سياسة الصلح مع إسرائيل كان لها الدور الرئيسي في التمهيد لاغتيال السادات ثم دورًا موازيًا في إعطاء حركة الإحياء الإسلامي في السبعينيات (من القرن العشرين) مبررًا دينيًا قويًا لمعارضة النظام ولمحاولة ضربه لأنه فرط في واجب ديني وهو واجب تحرير القدس[2]..

- وهناك بالتأكيد - كما يدعى سيد أحمد - عوامل أخرى مساعدة : سياسيًا (مثل النزعة الاستبدادية للنظام ولا ديمقراطيته والتي تجسدت خير تجسيد في أحداث سبتمبر ١٩٨١ والتي زج فيها بتجمعات وقيادات

(١) رفعت سيد أحمد : تقديم كتاب «يوم قتل السادات - أسرار قصة الاغتيال كاملة من وجهة النظر الإسرائيلية» للمؤلفين : عوديد جرانوت / جاك رينتج» - مكتبة رجب عام ٢٠١ ص ٥ وما بعدها - والإسلامبولي رؤية جديدة لتنظيم الجهاد - مكتبة مدبولي ص ٢٣.

(٢) رفعت سيد أحمد : الإسلامبولي رؤية جديدة لتنظيم الجهاد - مكتبة مدبولي - القاهرة - طبعة عام ١٩٨٨م ص٣٨.

١-الأسباب الدافعة لمقتل السادات

«رؤية للباحثين ولمن قاموا بقتله»

-ما زال مقتل السادات يوم السادس من أكتوبر عام ١٩٨١ يكتنفه الكثير من الإشكاليات والرؤى بين الباحثين في شؤون السياسة والجماعات الإسلامية نظرًا لأهمية الحدث وخطورته ووقوعه في قمة مجد السادات ولأول مرة في تاريخ مصر الحديث.

-ومن الباحثين الذين اهتموا بالقضايا الإسلامية وشؤون الجماعات الإسلامية د. رفعت سيد أحمد، والذي ذكر في مقدمة كتاب «يوم قُتل السادات – أسرار قصة الاغتيال كاملة من وجهة النظر الإسرائيلية» الأسباب الحقيقية كدوافع لمقتل السادات قائلًا: «في تقديرنا أن الأمر يتجاوز مجرد خلافات سياسية بين تيار سيسي معارض (وعريض وقتذاك بالفعل) وبين نظام سياسي استبدادي، الأمر لم يكن مجرد خلاف سياسي بين تنظيم الجهاد (ومعه العديد من القوى السياسية المعارضة) وبين نظام الرئيس السادات وشخصه بخاصة إن الأمر يتجاوز ذلك في تقديرنا ليذهب إلى الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقائدية العميقة الجذور التي مهدت الطريق أمام الصدام الدامي وهي أسباب تمتد لتصل إلى هزيمة ١٩٦٧ وما تلاها. من تداعيات سياسية واجتماعية قاتلة لشرعية النظام السياسي الذي تلا هذه الهزيمة الشرسة هذا فضلًا عن الأزمات الاقتصادية المتتالية التي مهدت الطريق إلى المنصة بدءًا بما سمي بالانفتاح الاقتصادي، والذي بدأ عمليًا مع نهاية الستينيات وقانونيًا مع صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، يضاف إلى ذلك التراجع القيمي أمام عمليات الاغتراب والتغريب التي نهجها النظام الساداتي منذ عام ١٩٧١ وحتى وأد رأس النظام عام ١٩٨١، وكيف أن هذا (الرأس) كان معاديًا

بأنهم في منطقة العرض العسكري بمدينة نصر وفي سائر أراضي جمهورية مصر العربية يوم ٦ أكتوبر وما قبل ذلك ارتكبوا الجنايات التالية:

(أولًا) المتهمون من الأول إلى الرابع (خالد الإسلامبولي - عبد الحميد عبد السلام - عطا طايل - حسين عباس) قتلوا عمدًا مع سبق الإصرار والترصد رئيس جمهورية مصر العربية الراحل محمد أنور السادات بأن بيتوا النية وعقدوا العزم على قتله غدرًا وغيلة أثناء وجوده بالمنصة في العرض العسكري يوم السادس من أكتوبر سنة ١٩٨١.

(ثانيًا) : المتهم الخامس محمد عبد السلام فرج.

اشترك بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة مع المتهمين من الأول إلى الرابع.. وبالقرار بقية الاتهامات والمخالفات الموجهة لبقية المتهمين[1].

-وبعد مداولات ومناقشات طويلة أعلن رئيس المحكمة اللواء دكتور سمير فاضل الأحكام في أشهر قضايا القرن العشرين (الإعدام لكل من خالد الإسلامبولي - عبد الحميد طايل - عبد الحميد عبد السلام - عطا طايل - حسين عباس - منفذي عملية قتل السادات.. ومحمد عبد السلام فرج بالتحريض والمشاركة فكريًا وماديًا في عملية القتل.

- (الأشغال الشاقة المؤبدة) لكل من المقدم عبود عبد اللطيف الزمر - محمد طارق إبراهيم - طارق عبد الموجود الزمر - أسامة السيد قاسم - صلاح السيد البيومي.

-(الأشغال الشاقة المؤبدة ١٥ سنة) لكل من كرم محمد زهدي - فؤاد الدواليبي - محمد سالم - صفوت إبراهيم الأشوح - محمد طارق المصري.

---

(١) حسني أبو اليزيد: أسرار محاكمة قتلة السادات - الدار المصرية للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هجريًا - ١٩٨٥ ميلاديًا - ص ٦٤ - والكتاب به قرار الاتهام الخاص بقتلة السادات من الصفحة رقم ٦٠ حتى ٦٦.

-(والأشغال الشاقة عشر سنوات) لكل من : علاء الدين محمد إبراهيم – أنور محمد عكاشة – علي محمد فراج.

(والأشغال الشاقة خمس سنوات) لعبد الناصر عبد العليم – أحمد دره – وبراءة الدكتور عمر أحمد عبد الرحمن والسيد محمد السلاموني[1].

-وقد بدأت إجراءات التحقيق بعد الحادث بيومين ، وتولته أطقم من رجال النيابة العسكرية، وصدر قرار الاتهام في ١١ من نوفمبر ١٩٨١، وأحيل بمقتضاه المتهمون وعددهم ٢٤ متهمًا إلى المحاكمة أمام المحكمة العسكرية العليا التي عقدت أول جلساتها في ٢١ نوفمبر عقب حادث الاغتيال .. ثم تأجل نظر القضية مدة ١٠ أيام لإتاحة الفرصة لدفاع المتهمين لدراسة القضية التاريخية، ثم توالى نظر القضية بعد ذلك في جلسات سرية حفاظًا على الوضع الأمني للقوات المسلحة المصرية، وفي ٣ من مارس حجزتها المحكمة للحكم إلى يوم ٦ من مارس أي بعد خمسة أشهر تمامًا من ارتكاب الجناة لجريمتهم ، وقد سردت المحكمة في ٢٣٢ صفحة الأسباب الشرعية والقانونية لحكمها ، والذي استعانت فيه بآراء كثير من فقهاء المسلمين ومبادئ الشريعة الإسلامية والكتب والمراجع القانونية التي كتبتها أئمة الإسلام على مر العصور[2].

-ومع هذا الحكم وأيضًا المحاكمات وجلسات المرافعات عن المتهمين وتنفيذ الحكم إلا أنه ومن تاريخ اغتيال أنور السادات وحتى يومنا هذا لم يهدأ على ألسنة الناس السؤال المحوري: من وراء اغتيال السادات؟ هل هم تنظيم الجهاد والجماعات الإسلامية المتشددة كما ظهر من خلال التحقيقات أم أن هناك مخابرات مركزية أمريكية أو إسرائيلية أو غربية وراء تهيئة الأجواء لتنفيذ الاغتيال؟!

(١) حسني أبو اليزيد : مرجع سابق ذكره ص٢٩٥.

(٢) حسني أبو اليزيد : مرجع سابق ذكره ص٢٩٥.

-غني عن البيان أن اللفظ الذي مازال جاريًا حتى الآن .. هو التشكك في حقيقة الاغتيال وسيادة نظرية «المؤامرة» جعل كثير من الباحثين والمختصين بل والعديد من المواطنين العاديين ينظرون إلى تعلية شأن «نظرية المؤامرة» وإلصاق الاغتيال بها.. وقد طرح محمد حسنين هيكل أكثر من نظرية للمؤامرة، نجد من المنطقي طرحها ومناقشتها.. فقد ذكر هيكل ما يلي:

«لقد كانت أكثر نظريات المؤامرة رواجًا لبعض الوقت في صدر اغتيال السادات هي نظرية إلقاء المسؤولية على الأمريكيين ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، وطبقًا لهذه «النظرية» ، فلو أن الحكومة الأمريكية قد بدأت تقلق من تطورات الأمور في مصر ، وكانت تشعر بتزايد السخط والمعارضة لسياسات الرئيس السادات الداخلية والخارجية سواء من المعارضة المدنية أو من المعارضة الدينية، ولقد تزايد إحساسهم بردود فعل الناس في مصر تجاه الفساد والاستسلام لإسرائيل والعزلة التي فصلت مصر عن العالم العربي، وهكذا – طبقًا لهذه النظرية – إن السادات لم يعد قادرًا على الإمساك بزمام الموقف، ومن وجهة نظرهم فإنه قد استنفد أغراضه خصوصًا في موضوع الاعتراف بإسرائيل الذي كان لسنوات طويلة أهم أهداف السياسة الأمريكية والآن – وطبقًا لهذه النظرية – أصبح الخلاص منه واردًا كما حدث في حالة الرئيس «دييم» في فيتنام ، وغيره من عملاء الولايات المتحدة ، وطبقًا لهذه «النظرية» أيضًا فإن الوقت قد جاء لاستبداله بشخص آخر يبدو أكثر تحررًا، وبالتالي يكون أكثر قبولًا لدى الناس[1].

-وقد انتقد هيكل – هذه النظرية «التآمرية» من عدة وجوه بأن نظام السادات ما زال يملك القوة لمقاومة معارضيه في الداخل وأن نظام

(١) محمد حسنين هيكل: خريف الغضب قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات – مركز الأهرام للترجمة والنشر – الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م ص ٤٨٨.

السادات كان أحد أهم الدعائم الرئيسية في سياسة ريجان المعادية للشيوعية في المنطقة.. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تستطيع أن تتحمل فكرة الخلاص من «شاه آخر» بعد أقل من سنتين من سقوط الشاه في إيران.. كذلك يكون من الصعب التصور بوجود تلاق في فكر أو عمل بين وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA وبين الجماعات الإسلامية المتشددة[1].

بيد أنه ومع وجود هذه النظرية «التآمرية» لمقتل السادات والتي طرحها هيكل ونقدها أيضًا إلا أن فؤاد زكريا (١٩٢٧-٢٠١٠) في كتابه «كم عُمَر الغضب» لم يقتنع بما أبداه «هيكل» من تبرئة الأمريكيين من فعل المؤامرة، ومقدمًا عديد من الأسباب في هذا الصدد قائلًا:

«فحين طرح هيكل النظرية القائلة بوجود مؤامرة أمريكية في قتل السادات استبعدها بسرعة لثلاثة أسباب تبدو في نظرنا غير مقنعة على الإطلاق:

-السبب الأول: أن نظام السادات كان أحد الدعائم الرئيسية في سياسة ريجان المعادية للشيوعية في المنطقة، واستطاع التدخل في بعض بؤر المتاعب الأفريقية (متاعب من وجهة نظر أمريكا، أما من وجهة نظر العالم الثالث، فهذه المتاعب هي حركات تحرير وطن)، والسبب الثاني: أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع تحمل سقوط شاه آخر بعد أقل من سنتين من سقوط الشاه الأصلي في إيران.. أما الثالث فهو أن من الصعب تصور وجود تلاق في الفكر أو العمل بين وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وبين التنظيمات الإسلامية – هذه الأسباب لا تكفي على الإطلاق لتبرئة أمريكا من تهمة التآمر على قتل السادات، إذ أن محاربة السادات للشيوعية Communism تتوقف على مقدار فاعليته كحاكم

(١) محمد حسنين هيكل: مرجع سابق ذكره ص ٤٨٨.

بين شعبه والشعوب العربية الأخرى. أما فقدان السادات لفاعليته بين الشعوب العربية فكان قصة معروفة بدأت منذ فض الاشتباك الأول وانتهت إلى قطيعة تامة بعد اتفاقية كامب ديفيد، وهو أمر ينبغي أن تضعه أمريكا في اعتبارها عندما تحسب مدى فائدته لها كصديق ، وأما فاعليته بين شعبه فقد شهد بضياعها كثير من الأمريكيين، ومنهم سفراء في المنطقة نشروا تقارير مشهورة تضمنت نقدًا مريرًا لسياسة السادات ، وكان الشاهد الأكبر على فقدان السادات فاعليته كصديق ينفع أمريكا في تحقيق سياستها في المنطقة هو حركة اعتقالات سبتمبر التي أغضبت الجميع، ولم تترك للسادات صديقًا في مصر بدءًا من أقصى اليمين حتى أقصى اليسار مرورًا بأحزاب المعارضة والسياسيين المخضرمين.. إن من اللافت للنظر أن حجم الانتقادات التي وجهت إلى أسلوب حكم السادات بعد اعتقالات سبتمبر (أيلول) التي سبقت اغتياله بشهر واحد كان هائلًا إلى درجة أدهشت السادات نفسه، فقد ثارت الصحافة الغربية في أمريكا بوجه خاص وقامت بثورة عارمة على ممارسات السادات[1].

ويستطرد فؤاد زكريا (١٩٢٧-٢٠١٠) لتوضيح فكرته الناقدة لهيكل قائلًا:

أما عدم تحمل أمريكا لسقوط «شاه آخر» بعد أقل من سنتين فهي حجة لا تقنع أحدًا إذ أن أمريكا تستطيع أن تتحمل سقوط ألف شاه ما دامت واثقة من أنها ستجد البديل ، ولا ننسى أن الشاه كان يؤكد دائمًا أن أمريكا هي التي ألقت به بعيدًا «كالفأر الميت» ، بل إن احتمال اشتراك مخابراتها في التعجيل بموته قد أثير بقوة في كثير من الأوساط.. تبقى أخيرًا مسألة استبعاد وجود تلاق في الفكر أو العمل بين المخابرات المركزية والتنظيمات الإسلامية، وهذه في الواقع حجة شديدة السذاجة لا يملك

(١) فؤاد زكريا: كم عُمرُ الغضب – مكتبة مصر ص ١٢٦ وما بعدها.

المرء إزاءها إلا أن يقول لهيكل: أنت تعرف خيرًا من ذلك! فالمخابرات الأمريكية لن تتلاقى مباشرة بانطبع في الفكر أو العمل مع أي تنظيم، كذلك الذي قتل السادات، وإنما ستعمل من خلال «وسائط» قريبة من فكر التنظيم وعمله، وما أكثر هذه «الوسائط» في البلاد الإسلامية، ولابد أن يكون أسلوب العمل هو الاتصال عن بعد بحيث لا يشعر المنفذون الأصليون بوجود أي تحريض خارجي على الإطلاق.. وينبغي أن نلاحظ أن تغلغل أجهزة المخابرات العالمية في الجماعات الشديدة التطرف يمينًا ويسارًا هو أسهل الأمور وهو حادث بالفعل على نطاق عالمي.. إن إبداء رأي قاطع في مثل هذه الأمور التي هي بطبيعتها شديدة الخفاء والتي تدبر بإحكام وتكتم بالغ هو أمر مستحيل[1].

-ونقد هيكل «نظرية المؤامرة الثانية» في كتابه «خريف الغضب» والتي تشير إلى عناصر في الجيش المصري وربما كانت هناك نواح في التحقيق الرسمي يجب استيفاؤها أكثر «وقتئذ»، لقم تم الاغتيال وسط استعراض عسكري، ثم إن قاطرة المدفع التي ركبها خالد الإسلامبولي (١٩٥٧-١٩٨٢) ورفاقه توقفت أمام منصة الاستعراض الرئيسية مباشرة، وكانت المنصة خالية من الحراسة (وإن كان مرجع ذلك في الواقع إلى حقيقة أن السادات لم يكن يريد أن تظهر الحراسة كثيفة عليه أمام شاشات التليفزيون)، ثم إن توقيت الضرب عندما كان كل الجالسين على المنصة يرفعون رؤوسهم إلى أعلى يتابعون العرض الجوي لأول وهلة أكثر مما تحتمله المصادفات، ثم لماذا كان الحرس الجمهوري والحرس الخاص على هذا النحو من البطء قبل إبداء أي رد فعل؟

-ورغم أن هيكل هو الذي طرح هذه النظرية في كتابه إلا أنه نقدها وفندها معلنًا أنه: «في الحقيقة فإن معظم هذه الظواهر أخطاء يمكن نسبتها بسهولة إلى الإهمال البيروقراطي العادي، ثم إنه كان هناك إحساس متزايد

(١) فؤاد زكريا: كم عُمرُ الغضب - مكتبة مصر ص ١٢٩ وما بعدها.

بالأمن فلم يخطر ببال أحد أن مثل هذه العملية الجزئية يمكن أن تدور في تفكير عاقل وسط عرض عسكري حاشد على هذا النحو.. وقد تبنى أفراد كثيرون من أسرة السادات «نظرية المؤامرة الأولى» المنسوبة إلى المخابرات المركزية الأمريكية، وخاصة السيدة جيهان السادات .. ثم تبنى بعض أفراد الأسرة «النظرية الثانية» نظرية المؤامرة داخل الجيش ولوقت من الأوقات تصور بعضهم أن الترويج لهذه النظرية يمكن أن يشكل قوة ضغط فاعلة تحميهم من الحساب عن وقائع من الفساد نسبت إليهم.. وقد عدل بعضهم عن ذلك عندما أدركوا أن أية أقاويل يدعون بها يمكن أن يؤاخذوا عليها[1].

-وما حدث في الآونة الأخيرة قد يكون تأثرًا بهذه النظرية الأخيرة وتزكية من شأنها وهي المتعلقة «بنظرية المؤامرة داخل الجيش المصري».. فبعد يوم ٢٥ من يناير وقيام ثورة مصر بشبابها وانضمام فئات المجتمع لها وتنحية «مبارك» رغمًا عنه وتحت الضغط الشعبي العارم يوم ١١ فبراير .. أثيرت فكرة دور مبارك في اغتيال السادات مرة أخرى وخاصة بعد تصريحات حسب الله الكفراوي وزير الإسكان والتعمير الأسبق في وسائل الإعلام المقروءة والمرئية.. وقد تقدمت بناء على هذه التصريحات والتي أكدت هاجس عائلة السادات حول دور مبارك في هذا «الاغتيال الموجع»- السيدة رقية – ابنة السادات من زوجته الأولى «إقبال ماضي»[2] التقدم ببلاغ للنائب العام للتحقيق في هذه الواقعة ، وكشفه الحقيقة عن دور مبارك الحقيقي والفاعل في إحداث هذه «الجريمة»

(١) محمد حسنين هيكل : مرجع سابق ذكره ص٤٥.

(٢) تزوج السَّادات للمرة الأولى عام ١٩٤٠ من السيدة إقبال ماضي، وأنجب منها ثلاث بنات هن: رقية وراوية وكاميليا، لكنه انفصل عنها في عام ١٩٤٩، وتزوج من جيهان رؤوف صفوت التي أنجب منها ٣ بنات وولدًا هم: لبنى ونهى وجيهان وجمال.. ولزيادة التفاصيل في موضوع السادات – انظر كتاب السَّادات Sadat للدكتور مصطفى أحمد ص١١ وما بعدها.

.. وقد أثيرت رواية أن السادات كان به رصاصة من خلف جسده هي التي أردته قتيلًا كما أن نائبه «مبارك» وقتئذ لم يصب بأذى.. ومن ثمّ .. تزايدت الشكوك نتيجة وجود هذه الروايات.

-قد طرح هيكل نظرية مؤامرة ثالثة مضمونها أن الاغتيال كان جزءًا من عملية أوسع بكثير، فلم يكن من المتصور والمنطقي في تقدير أصحاب هذه النظرية Theory أن يقوم عنقود واحد أو عنقودان من جماعات الجهاد بتنفيذ عملية على هذا النطاق الواسع، وفي واقع الأمر – كما يذهب هيكل – في كتابه «خريف الغضب» فإن هذه النظرية الثالثة هي «النظرية» التي يتبناها التحقيق الرسمي سواء في قضية «الاغتيال» أو قضية «تنظيم الجهاد» عمومًا.

-ولم يخل الأمر من «نظرية إسرائيلية» أو وجهة نظر إسرائيلية في قضية اغتيال السادات وهو ما ظهر في كتاب للمؤلفين عوديت جرانوت وجاك رينتج في كتابهما «يوم قُتل السادات- أسرار قصة الاغتيال كاملة من وجهة النظر الإسرائيلية» والتي تضمن التخلص من السادات بمعرفة القذافي بعد أن وصلت الصراعات بينهما إلى طريق مسدود بعد فترة قصيرة من شهر العسل ، حيث إنه وفي نهاية عام ١٩٨٠ عرض «قذاف الدم» أمام «معمر القذافي» خطة تفصيلية لتصفية السادات وقلب نظام الحكم في مصر وهي خطة بدت مؤكدة جدًا ، وذات احتمالات نجاح بدرجة كبيرة عن جميع الخطط، وتم إطلاق كلمة «البيريه الأحمر» على هذه الخطة والتي تقوم على ساقين:

أحدهما: مجموعة من الطلبة الموجودين بالخارج للدراسة في إحدى الدول الأوروبية يقوم «قذاف الدم» بجلبهم سرًا إلى «ليبيا» ، ويتم تدريبهم على استخدام الأسلحة ومواد التخريب، ويتم تزويدهم بأجهزة اتصال حديثة ، ثم تتم عودتهم إلى أوروبا للسفر من هنا إلى مصر ثانية.

ثانيهما: تقوم الخطة على الشخصية المتعددة لرئيس هيئة أركان الجيش

المصري السابق سعد الدين الشاذلي (١٩٢٢-٢٠١١) الذي أصبح نتيجة إبعاده وهو ذو «البيريه الأحمر» عن منصبه في ذروة حرب أكتوبر ١٩٧٣م (رمضان ١٣٩٣هـ) لفشله في وقف الزحف الإسرائيلي في الضفة الغربية للقناة – كما يذكر المؤلفان – عدوًا خطيرًا للسادات.. كما تمتع الشاذلي بعد إبعاده بشعبية متزايدة في صفوف كبار الضباط في الجيش المصري.. لقد تم تعيين الشاذلي (١٩٢٢-٢٠١١م) سفيرًا لبلاده بلندن حيث شن من هُناك حملة سب ضد «السادات» وحكمه ، وتم إبعاده للبرتغال، وهناك قرر إقامة «الجبهة الوطنية لتحرير مصر» ، وهي منظمة أخذت على عاتقها مهمة العمل من أجل «تحرير مصر» من عبء أنور السادات (١٩١٨-١٩٨١م)[١].

-ويرى المؤلفان الإسرائيليان بأن المبادرة الخاصة بإقامة هذه المنظمة وأموالها جاءت عن طريق قذاف الدم، وقد دعا قذاف الدم «الشاذلي» إلى تنفيذ المرحلة الثانية في خطة الانقلاب التي أطلقت عليها المخابرات الليبية اسم «البيريه الأحمر» .. وفور وصول الأنباء الأولى عن تنفيذ عملية «اغتيال السادات» بأيدي مجموعة الطلبة المصريين – الذين سيعملون في تلك الأثناء كضابط في الجيش المصري – سيتم استدعاء الشاذلي بسرعة إلى مقر إذاعة طرابلس من أجل استغلال بثها الضخم في دعوة مؤيديه وأنصاره الكثيرين في صفوف الجيش إلى تنظيم صفوفهم وتولي السلطة استعدادًا لعودة الشاذلي للوطن[٢].

-والأمر ليس في حاجة لمناقشة نظريات المؤامرة سواء ما كان في العقلية الأمريكية أو عقلية بعض الإسرائيليين أو في عقلية بعض الشخصيات المكلومة من اغتيال السادات.. وما حدث – لهذه العقليات

(١) عوديد جرانوت / جاك رينتج : يوم قُتل السادات – أسرار قصة الاغتيال كاملة من وجهة النظر الإسرائيلية – مكتبة رجب ٢٠١١ – تقديم الدكتور رفعت سيد أحمد – ص ١٤ وما بعدها.

(٢) عوديد جرانوت / جاك رينتج: مرجع سابق ذكره ص١٨.

من تهويمات وخزعبلات .. ولكن الأمر يحتاج منا إلى طرح عديد من الحقائق الملفتة للنظر تلقى الضوء على حقيقة اغتيال السادات بعيدًا عن وهم المؤامرة أو ظن العقول المتوهمة:

الحقيقة الأولى: أنه يوم ٦ من أكتوبر ١٩٨١ تحملت ثمانية أجهزة على الأقل مسؤولية تأمين الرئيس أنور السادات وهي الشرطة السرية (المباحث) وشرطة الرئاسة والحرس الرئاسي الخاص والحرس الجمهوري والمخابرات العسكرية والشرطة العسكرية والمخابرات العامة (المسؤولة عن إحباط العمليات التخريبية خارج البلاد) وجنود الأمن المركزي الذين تخصصوا في قمع الاضطرابات والمظاهرات وحالات العصيان والانتفاضات[١].

-هذا بالإضافة لما هو معروف بأن الأمريكيين (بناء على طلب السادات) قد تولوا مسؤولية حمايته وزودوه بنظام كامل للأمن تكلفت معداته ٢٠ مليون دولار، وكان ضمن ترتيبات الأمن أيضًا وجود فرقة خاصة بمكافحة الإرهاب الدولي[*].. ومن المفارقات - كما يذكر هيكل - أن هذه الفرقة كلفت بأن ترابط وراء المنصة حتى لا يفسد وجود أفرادها على المنصة مهابة منظرها ويعطي الانطباع بوجود تدابير أمن مشددة.. فقد كان فريق مكافحة الإرهاب على بعد ستين مترًا من مكان وجود السادات،

---

(١) عوديد جرانوت / جاك رينتج: مرجع سابق ذكره، ص ١١٨.

(*) في كتابه «النكتة السياسية - كيف يسخر المصريون من حكامهم» يورد الكاتب الصحفي عادل حمودة واقعة من كتاب «النقاب» أو «الحجاب» Veil عن الحروب الخفية للمخابرات المركزية عام ١٩٨١-١٩٨٧ للكاتب الصحفي الأمريكي الشهير «بوب وودورد» والذي به نص غريب يبين على مدى اهتمام المخابرات المركزية الأمريكية بالحفاظ على أمن السادات وحياته والحفاظ على وعيه يقول فيه: «منذ صدمة الثورة الإيرانية بدأ تيرنر (ستانسفيلد تيرنر مدير المخابرات المركزية سنة ١٩٧٧-١٩٨١» يعزز شبكة العملاء في الحكومات الأجنبية الصديقة والحليفة وكانت مصر مثالًا ففي عملية "منية صممت لحماية الرئيس المصري (أنور السادات) وإنذاره من محاولات الانقلاب والاغتيال قدمت الوكالة للرئيس وللمحكومة المصرية معدات إلكترونية وخبرات بشرية متطورة .. تسربت أنباء عن أن السادات كان يتعاطى المخدر وتنتابه لحظات تلهف عليه.. إلا أن تيرنر لم يأبه لهذه الشائعات التي كانت تدور في أورقة القصر الجمهوري .. وتم تركيب أجهزة تصنت في الأماكن الحساسة لتغطية أكبر قدر من المعلومات».. لزيادة التفاصيل - انظر: عادل حمودة «النكتة السياسية» ص ٢٣٧ وما بعدها.

وكان مغتالو السادات على بعد ثلاثين مترًا منه، وحين هرع أفرادها بسرعة للمشاركة في حمايته كان جهدهم عبثًا لا طائل منه[1].

الشيخ أحمد المحلاوي

الحقيقة الثانية: أنّ السادات كان في حالة خصومة سياسية وعداوة مع كل القوى السياسية والمعارضة الحزبية قبل حادث «القتل» بشهر واحد فقط، حيث قام بالقبض واعتقال حوالي ١٥٣٦ من رجالات الدين الإسلامي والمسيحي والمعارضة والشخصيات العامة!! وكانت حالة كبيرة من الضجر الشعبي والتبرم السياسي تنتاب الشعب المصري من جراء تصرفات «أنور السادات» وخاصة أنه سب في إحدى خطبه الشيخ أحمد المحلاوي ووصفه بأنه (مرمي في السجن زي الكلب).. وهذه الأمور المتشابكة والمعقدة والمرتبكة كانت تحتاج إلى احتياطات أمن أكثر من ذي قبل ولا سيما في يوم احتفالية «السادات» بالذكرى الثامنة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ (رمضان ١٣٩٣هـ).. ومع هذا كان واضحًا للعيان والمراقب سياسيًا أنه من الصعب القول بأن الأجهزة الأمنية المصرية كان بينها ثمة تنسيق، بل فشلت في حماية أمن الرئيس السادات رغم اشتهارها بأنها أفضل أجهزة الأمن في العالم العربي.. وهذا الفشل أثار الشكوك والظنون، وأعطى فرصة للتأويلات والتفسيرات التآمرية..!!

(١) محمد حسنين هيكل: خريف الغضب ص٤٣٥.

الحقيقة الثالثة : أن شخصية السادات مع أهميته باعتبارها رئيس أكبر دولة عربية وأول رئيس يحدث له ذلك كان بجانبه شخصيات نافذة «كنائبه مبارك» ، وغيره من بقية الشخصيات كوزير الدفاع المصري وغيره، ولم يصب أكثرهم بسوء كبير أو لم يحدث له أية إصابة ، وكأن الأمر يتقصد به السادات وحده رغم أن القائمين بضرب السادات فوق المنصة كان بأيديهم قتل عدد كبير منهم دون عناء (*).. وهذا ما أثار الشكوك وحرك الظنون دون دلائل عليها.

الحقيقة الرابعة: كيف تستقيم فكرة «المؤامرة» مع خلع السادات لقميصه «الواقي» من ضربات الرصاص يوم السادس من أكتوبر ١٩٨١ رافضًا ذلك.. وكذلك وقوفه وحده أثناء مرور مركبة «خالد الإسلامبولي» ورفاقه لتحيتهم وإصراره على إبعاد الأمن عن التواجد بالقرب من المنصة وحتى لا يستشعر العالم من خلال مشاهدة «التلفاز المصري» بأن السادات يكثف النواحي الأمنية خوفًا على حياته بعد أن قام باعتقال رموز المعارضة المصرية من القادة المسلمين والمسيحيين والشخصيات العامة.. فهل كان السادات في موقفه هذا يتآمر ضد نفسه أم ماذا؟!

(*) أصيب من جراء هذا الهجوم كل من اللواء أركان حرب حسن علام ، خلفان ناصر محمد (عماني) ، مهندس سمير حلمي إبراهيم، الأنبا صموائيل، محمد يوسف رشوان (مصور) ، سعيد عبد الرءوف بكر ، شانج لوي (صيني الجنسية) .. كما أصيب كل من المهندس سيد أحمد مرعي ، فوزي عبد الحافظ ، محمود حسين عبد الناصر، لواء أركان حرب محمد نبيه السيد، لواء متقاعد عبد المنعم محمد واصل، ماهر محمد علي، دومينكو فاسيه (سفير كوبا) ، ريل كولور(سفير بلجيكا) كريستوفر برايان (أمريكي الجنسية) ، هاجن بردك (أمريكي الجنسية) ، برك مالكوسكي (أمريكي الجنسية) ، وينج بنج (صيني الجنسية) ، شين فان (صيني الجنسية) ، جوني دودز (استرالي الجنسية) ، عميد وجدي محمد سعد، عميد معاوية عثمان محمد ، عميد شرطة أحمد محمد سرحان ، عقيد نزيه محمد علي رائد عبد السلام متولي السبع، عباس مصطفى خليل، نقيب محمد إبراهيم ، محمد سليم ، جعفر محمود ، برعي محمد عوضين، ملازم أول محمد عبد اللطيف عبد العزيز، رقيب أول محمد علي عيد، عريف محمد أحمد بدوي.. وقد خاب أثر الجريمة لأسباب لا يد للجناة فيها، إذ أسعفوا بالعلاج، وقدر لهم المولى سبحانه البقاء على قيد الحياة.. ولزيادة التفاصيل عن هذا الموضوع انظر: حسني أبو اليزيد : أسرار محاكمة قتلة السادات – الدار المصرية للنشر والتوزيع – ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م ص٦٣/ ٦٤.